الأمم المتحدة

A/HRC/22/66

الجمعية العامة

Distr.: General
7 January 2013
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، دودو ديان

موجز

وُضع هذا التقرير في أعقاب الزيارة الثالثة للخبير المستقل إلى كوت ديفوار، في الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ويهدف إلى استعراض التطور العام لحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار في الفترة من ١٥ تموز/يوليه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وبسبب هشاشة الوضع في المنطقة دون الإقليمية، الناجمة عن الوضع في شمال مالي وبلدان الساحل، وفي ضوء المناخ السياسي المتوتر والوضع الأمني غير المستقر، تجد كوت ديفوار نفسها في منعطف سياسي حاسم رغم التقدم الملحوظ على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ويبدو أن الهجمات التي نُفذت أساساً في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والتي نُسبت إلى مسلحين وصفتهم الحكومة بمقاتلين مناصرين لغباغبو، يبدو أنها كانت تهدف إلى إغراق البلد من جديد في دوامة الاعتداءات والقمع التي طبعت كوت ديفوار منذ أكثر من عشر سنوات. وكان رد الجهاز الأمني للدولة على موجة الهجمات هذه، في بعض الأحيان، غير متناسب، وأدى إلى انتهاكات معترف بها لحقوق الإنسان.

وفي هذه الأجواء، تلقى الخبير المستقل معلومات تفيد بهشاشة وضع حقوق الإنسان على نحو يهدد بتقويض المكتسبات الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبها المهاجمون في محاولاتهم لزعزعة استقرار البلد، قُتل حوالي ستين شخصاً، بينهم عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار ومدنيون، منهم نساء وأطفال. وجُرح عدة أشخاص آخرين بينهم أطفال. وفي بعض مناطق غرب البلد،

الرجاء إعادة الاستعمال

تسببت هذه الهجمات بتشريد السكان الذين هربوا خوفاً على حياتهم، إذ غادر مئات الأشخاص قراهم ولجؤوا إلى مناطق مجاورة.

وردت القوات الجمهورية لكوت ديفوار بشدة على هذه الهجمات من خلال تعزيز وجودها في أبيدجان ومناطق أخرى، خصوصاً في المناطق الحساسة كغرب البلد والمناطق الحدودية مع ليبيريا وغانا. وأقام عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار حواجز على الطرقات، ونفذوا عمليات تمشيط واقتحامات في القرى. وفي هذا السياق، أُبلغ عن حالات انتهاك للحق في الحياة، وحالات توقيف واحتجاز تعسفيين، وأعمال تعذيب، وحالات انتهاك للحق في الملكية، وحالات ابتزاز عن طريق العنف في أماكن مختلفة من البلد، خصوصاً في الغرب.

وزار الخبير المستقل غرب كوت ديفوار الذي كان، في العادة، مسرح توتر شديد بين السكان الأصليين وغير الأصليين. ومثّل الهجوم على مخيم المشردين في ناهيبلي في دويكوي الذي كان يأوي أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص، الحلقة الأكثر عنفاً من هذه الصراعات الطائفية. وقد تسبب هذا الهجوم بمقتل أكثر من ثمانية أشخاص وإصابة حوالي ستين شخصاً بجراح، بينهم امرأة. وكما أكد الخبير في تقريره السابق، لا تزال التوترات الطائفية على أشدها في غرب البلد، وتستلزم اتخاذ الحكومة تدابير عاجلة لتسهيل التعايش السلمي بين الطوائف ومنع العنف الطائفي الذي يمكن أن يفضي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. بيد أن الخبير المستقل لاحظ ما يُطرح ميدانياً من مبادرات داخلية لتسوية النزاعات المحلية وإعادة البناء الجماعي للنسيج المجتمعي.

ويؤكد الخبير المستقل من جديد في هذا السياق الضرورة الملحّة لتسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعملية إصلاح قطاع الأمن. وعلى الرغم من جهود الحكومة، فإن التأخير المسجّل في هذا المجال إنما يساهم في تدهور الوضع الأمني في البلد ويؤدي في نهاية المطاف إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وستستلزم هذه الإصلاحات حشد موارد مالية هامة لاستيعاب المقاتلين السابقين الذين سيجري نزع سلاحهم وتسريحهم، وهي موارد لا تستطيع كوت ديفوار، بقدراتها الحالية، توفيرها.

ومكافحة الإفلات من العقاب جارية لكنها لا تزال تسير في اتجاه واحد ولا يُتوخى فيها الإنصاف ولا سرعة الأداء، وهي موجهة أساساً ضد أنصار الرئيس السابق غباغبو. فالعديد من أفراد السلطات السياسية والعسكرية المقربة من الرئيس السابق والمتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان، الذين ذُكرت أسماؤهم عدة مرات في تقارير الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الماضية، وُجهت إليه تهم. واحتجزوا.

ويؤكد الخبير مرة أخرى أنه لا بد من ملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان دون تمييز على أساس انتمائهم السياسي أو القبلي أو الإقليمي أو الديني، كي يستفيد المجتمع الإيفواري برمته من العملية القضائية، وكي تسهم هذه العملية فعلياً في الوفاق الوطني وفي خلق دينامية جديدة تضمن احتراماً أكبر للحياة والكرامة الإنسانية.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٩	٤
ثانياً –	تحليل السياق العام	١٠-٢٤	٥
ألف–	السياق الهش في المنطقة دون الإقليمية	١٠-١٢	٥
باء –	الأهمية المركزية للتعددية السياسية	١٣-١٨	٦
جيم–	مناخ أمني هشّ	١٩-٢٢	٨
دال –	وضع اقتصادي واجتماعي آخذ في التحسُّن	٢٣-٢٤	٩
ثالثاً –	لمحة عامة عن وضع حقوق الإنسان	٢٥-٥١	٩
ألف–	الانتهاكات التي ارتكبها المعتدون في هجماتهم	٢٥-٢٨	٩
باء –	الانتهاكات المتصلة بردِّ القوات الجمهورية لكوت ديفوار على المهاجمين	٢٩-٣٨	١٠
جيم–	العنف الطائفي	٣٩-٤٤	١٢
دال –	العنف ضد النساء والأطفال	٤٥-٤٨	١٤
هاء –	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٤٩-٥١	١٥
رابعاً –	العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب	٥٢-٧٥	١٦
ألف–	لجنة التحقيق الوطنية	٥٢-٥٥	١٦
باء –	لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة	٥٦-٦٠	١٧
جيم–	الملاحقات القضائية الوطنية	٦١-٦٧	١٨
دال –	الملاحقات القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية	٦٨-٧٠	١٩
هاء –	الأوضاع في السجون	٧١-٧٥	٢٠
خامساً –	الاستنتاجات والتوصيات	٧٦-٩٤	٢١
ألف–	الاستنتاجات	٧٦-٧٨	٢١
باء –	التوصيات	٧٩-٩٤	٢٢

أولاً- مقدمة

١- هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٢٠ الذي أنشأ المجلس بموجبه ولاية الخبير المستقل لفترة سنة وطلب إليه تقديم تقرير خلال دورته الثانية والعشرين.

٢- وهذا التقرير هو ثمرة الزيارة الثالثة للخبير المستقل إلى كوت ديفوار التي قام بها في الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وهو يغطي الفترة الممتدة من ١٥ تموز/يوليه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويستند إلى معلومات تم تجميعها من السلطات الحكومية، والتقليدية، والدينية، ومن وكالات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وكذلك من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها. ويستند أيضاً إلى التوصيات الواردة في تقريره السابق الذي قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢.

٣- ويود الخبير المستقل أن يشكر حكومة جمهورية كوت ديفوار التي يسَّرت إقامته في البلد ولقاءاته مع السلطات الوطنية والمحلية. وفي هذا الصدد، التقى الخبير المستقل رئيس الوزراء، ووزير الدولة، ووزير الداخلية، والوزير المكلف بحقوق الإنسان والحريات العامة، ووزير الدفاع المفوّض، والوزير المكلف بقدماء المحاربين وضحايا الحرب، ووزيرة الأسرة والمرأة والطفولة، ووزير التعليم، ووزير الفرانكفونية والثقافة. وعقد الخبير المستقل جلسة عمل مع مدير ديوان رئيس الجمهورية في إطار تبادل أفكار أولية مع السلطات العليا في البلد.

٤- والتقى الخبير أيضاً وكيل الجمهورية، والمدعي العسكري، ومدير إدارة مراقبة التراب، ورئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، وأعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ورئيسة لجنة التحقيق الوطنية. وعقد الخبير جلسات عمل مثمرة مع ممثلي الأحزاب السياسية كرئيس الجمهورية السابق ورئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار هنري كونان بيديه، رئيس حزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية مامادو كوليبالي، ومسؤولين من الجبهة الشعبية الإيفوارية ومن المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية.

٥- وزار الخبير عمق البلاد، خصوصاً بونا، وبوندیالي، وديفو، ودويكوي، وكاتيولا، وكورهوغو، وأودييني، حيث التقى أشخاصاً تم توقيفهم في سياق الأزمة اللاحقة للانتخابات كما التقى زعماء تقليديين ودينيين. وفي جميع هذه المناطق، التقى الخبير بالمسؤولين في السلطات الإدارية والقضائية والأمنية للاستماع إلى آرائهم بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والأمن وإقامة العدل في مناطقهم. وزار أيضاً ياموسوكرو حيث شارك في الدورة العادية الثانية والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

٦- والتقى الخبير المستقل ممثلين للمنظمات الوطنية والدولية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمنظمات النسائية، وممثلين لأخوية الصيادين التقليديين (الدوزو) في كورهوغو. وزار موقع ناهيبلي المهم الذي كان يأوي حتّى تدميره المأساوي في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ المشردين في دويكوي. واستمع إلى شهادات ناجين من المخيم وإلى العديد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها.

٧- وعقد الخبير أيضاً جلسات عمل مع ممثلي السلك الدبلوماسي ومع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في كوت ديفوار. وعقد اجتماعات هامة مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ألبرت جيرارد كويندیرس، ومع مساعده أرنو أكودجينو. وشارك كذلك في اجتماع لفريق الأمم المتحدة القطري في كوت ديفوار، الذي ترأسه ندولامب نغوكوي، المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوت ديفوار.

٨- ورحب الخبير المستقل بالدعم الذي تلقاه من مكتب الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومسؤوليه، الذي مكّنه من التنقل في عمق البلاد والاجتماع بمختلف الجهات الفاعلة. وشكر، على وجه الخصوص، الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، ومساعده المعني بسيادة القانون، ومدير شعبة حقوق الإنسان، وموظفي الشعبة، على الدعم الهام الذي قدموه له في تنظيم زيارته على نحوٍ فعال.

٩- وزار الخبير أيضاً لاهاي، هولندا، يومي ٣٠ و٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ لمناقشة مسائل التعاون مع مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية. والتقى خلال الزيارة رئيس المحكمة سانغ - هيون سونغ، والمدعية العامة في المحكمة فاتو بنسودا، ورئيسة قلم المحكمة سيلفانا أربيا. ويود الخبير الإعراب عن شكره لمسؤولي المحكمة على النقاشات المثمرة حول تكامل ولايته مع ولايتهم، ومركزية العدالة وتأثيرها في عملية المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، وحول وجوب أن تكون المحكمة مثالاً يُحتذى في النظام القضائي الإيفواري، لا سيما فيما يتعلق بالإنصاف والنزاهة. وتباحث الخبير أيضاً مع سفير الولايات المتحدة للمساعي الحميدة المعني بمسألة جرائم الحرب، ستيفن راب، حول إشكالية الإفلات من العقاب في كوت ديفوار.

ثانياً- تحليل السياق العام

ألف- السياق الهش في المنطقة دون الإقليمية

١٠- بعد عامين من الأزمة التي تلت الانتخابات في كوت ديفوار، يستعيد البلد مكانته على الساحتين الأفريقية والدولية تدريجياً. والرئيس الحسن وتارا، الذي يرأس أيضاً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يقوم، بصفته هذه، بتنسيق جهود الجماعة لمواجهة الأزمة في منطقة الساحل عموماً، وفي شمال مالي على وجه الخصوص.

١١- وتشكِّل مالي، بحكم موقعها شمالي كوت ديفوار، باباً مفتوحاً على منطقة الصحراء الكبرى والساحل، وهي منطقة تتميز بمساحتها الشاسعة وبغياب أي سيطرة فعلية عليها من الدول الساحلية. ويشجع هذا العامل الجغرافي على تمركز مجموعات مثل القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وجماعة أنصار الدين في المنطقة. ويفسر هذا العامل الجغرافي أيضاً جانباً رئيسياً من جوانب الأزمة في منطقة الساحل، ألا وهو التحالف المغرض بين تجّار المخدرات الباحثين عن تسهيلات لتمرير المخدرات نحو سواحل البحر الأبيض المتوسط والسوق الأوروبية والجماعات الإسلامية التي تحتاج إلى الأسلحة والأموال لتوسيع نطاق نفوذها في المنطقة. ويشكّل هذا التحالف قنبلة موقوتة يمكنها أن تزعزع الاستقرار بشكل حاد في جميع بلدان المنطقة في الأعوام المقبلة.

١٢- وكوت ديفوار، كما قال الخبير في تقريره السابق، بلد يعكس صورة المنطقة، فهو يشكّل بتنوعه الإثني والديني والثقافي نموذجاً مصغّراً للمنطقة دون الإقليمية. ولا يمكن احتواء النزاع الإيفواري من دون مراعاة البُعد دون الإقليمي بمجمله. وكما أنّ الأزمة الإيفوارية قد أدّت إلى خطر عدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، لما لها من تداعيات أمنية وإنسانية واقتصادية واجتماعية على البلدان المجاورة، فإن الأزمة في شمال مالي ومنطقة الساحل يمكن أن تؤدي، بحكم طبيعتها، إلى تضخيم ومفاقمة عوامل التفتّت السياسي والمجتمعي التي خلّفتها حوالي عشر سنوات من الأزمة الشاملة، وحتى إلى القضاء على الزخم السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم في كوت ديفوار.

باء- الأهمية المركزية للتعددية السياسية

١٣- يتميز الوضع السياسي باتجاهين قويين هما: الزخم السياسي المؤسسي الحقيقي والتحدي المتمثل في اعتماد تعددية سياسية تُعزز المصالحة. ويؤثر هذان العاملان تأثيراً مباشراً على حالة حقوق الإنسان وعلى الأمن. وخير شاهد على الزخم السياسي المؤسسي، الذي يُعد شرط أساسي لإعادة بناء الديمقراطية في كوت ديفوار، هو إرساء المؤسسات السياسية والإدارية الرئيسية لدولة القانون: رئيس دولة، وبرلمان، واستعادة الدولة لفضائها السيادي، الإداري والقضائي والأمني، على مجمل التراب الوطني.

١٤- ويمثل الترويج لتعددية سياسية شاملة، الذي شكَّل جزءا من التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير السابق، الرد الأكثر إلحاحاً والأكثر استدامة على تحديين رئيسيين من تحديات الأزمة الإيفوارية هما: تحويل الاستقطاب السياسي العميق للمجتمع إلى تعبير ديمقراطي مشروع عن التعددية السياسية والثقافية والإثنية والدينية للشعب الإيفواري، وإرساء ثقافة تسامح على نحو موثوق، وبالتالي ضمان مصالحة وطنية تحترم القناعات الراسخة لجميع مكونات المجتمع.

١٥- ومن المؤكد أن المصالحة الوطنية كانت موضوع مبادرات هامة من جانب الطبقة السياسية والمجتمع المدني. فقيام الحكومة وجزء من المعارضة، عقب الاجتماع المغلق الذي عُقد في غراند بسام في نيسان/أبريل ٢٠١٢، بوضع إطار دائم للحوار، يشكّل في هذا الصدد مرحلة رئيسية من مراحل تهيئة الظروف والأدوات الملائمة للمصالحة. فقد تحقق تقدم هام للغاية عندما قبلت الحكومة، عقب إحدى جلسات العمل، بإنشاء فريق عمل مكلف بتقديم مقترحات حول مطلبين سياسيين هامين للأحزاب السياسية المعارِضة المشارِكة في الإطار الدائم للحوار، هما: إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة، وتأجيل الانتخابات البلدية والإقليمية.

١٦- لكن عملية الحوار والمصالحة تحتاج، في سعيها نحو الوصول إلى الغاية المنشورة والاكتمال، إلى ما يلي: الشمولية التامة، لا سيما مشاركة الحزب الرئيسي في المعارضة، أي الجبهة الشعبية الإيفوارية، ومبادرة سياسية قوية تُظهر فيها السلطة انفتاحها، وتصوّر لتراهة القضاء، ومناخ أمني مستقر. وتجد الجبهة الشعبية الإيفوارية، أي حزب الرئيس السابق غباغبو، نفسها على مفترق طرق يتجاذبها واقع تيار في الجبهة بات مقتنعاً بالضرورة المُلحة للحوار والمصالحة، ورأي أنصار ما زالوا يؤيدون فكرة استعادة السلطة بالقوة.

١٧- وقد شعر الخبير المستقلُّ بهذا الزَّخم الداخلي من خلال لقاءاته مع المسؤولين الحاليين في الحزب وكذلك مع شخصيات النظام السابق التي ما زالت في السجن. وتكتسي إدانة الجبهة الشعبية الإيفوارية، في بيان رسمي، للهجوم الذي شنّ في شهر آب/أغسطس على مخيم أكوويدو في أبيدجان أهمية خاصة في هذا الصدد. ويعكس تردد الجبهة فيما يتعلق بالاجتماع السري في غراند بسام في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (المشاركة في الافتتاح ثم الانسحاب وعدم قبول الإطار الدائم للحوار) خلافات داخلية شديدة في الآراء.

١٨- فالعملية التاريخية والمشروعة للتصفية السياسية الجارية داخل الحزب أو الميل الحاسم نحو المصالحة أو نحو استراتيجية التوتُّر المستمر يتوقفان على موازين القوى الداخلية وقدرة السلطة الحالية على إعطاء الشمولية والتعددية السياسية زخماً حاسماً يستمد مصداقيته من مبادرات قوية ثلاث. أولاها لها طابع قانوني: الترويج لمركز مؤسسي قانوني للمعارضة يستند إلى مشروعية المعارضة، والممارسة الكاملة والتامة لحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير، وضمان الوسائل اللازمة للأنشطة السياسية الديمقراطية عبر تخصيص موارد بعيدة عن شبهة اللامشروعية ومن خلال التمويل القانوني عن طريق البرلمان. وثانيتها لها طابع قضائي: وضع حد لاحتجاز المسؤولين السياسيين في المعارضة غير المتورطين مباشرة في جرائم اقتصادية وجرائم قتل خطيرة. أما المبادرة الثالثة فلها طابع سياسي وتتمثل في المشاركة في حكومة وحدة وطنية. ومن ثمَّ فإن التعددية السياسية وحيوية النقاش الديمقراطي هما القادرتان على تبديد إغراء اللجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير السياسي وإفقاد هذا المنحى مصداقيته.

جيم- مناخ أمني هشّ

١٩- يشعر الخبير بالقلق إزاء تدهور الوضع الأمني الذي يشكّل عاملاً آخر من الحجم الثقيل يؤثّر تأثيراً سلبياً على وضع حقوق الإنسان. وقد أحصت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٢٣ هجوماً كبيراً على الأقل منذ بداية شهر آب/أغسطس ٢٠١٢ في أبيدجان وأجزاء مختلفة من البلد. وتُشنُّ هذه الهجمات أحياناً على نحو متزامن وتستهدف أساساً مواقع للقوات الجمهورية لكوت ديفوار، وقوات الدرك، ومراكز الشرطة. ووفقاً لمعومات قدمتها الحكومة عن الوضع الأمني الداخلي في الفترة من آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أحبطت هجماتٌ أخرى كان مخططاً لها بينها محاولات انقلاب وعمليات تهدف إلى زعزعة الاستقرار.

٢٠- وتعتقد بعض المصادر أن هذه الهجمات قد تكون شنتها مجموعات مسلحة غير محددة الهوية. لكن السلطات الإيفوارية تعتقد أن مناصري الرئيس السابق غباغبو يخططون وينظمون هذه الهجمات من غانا وليبيريا بتواطؤ مع مرتزقة ليبيريين. وهم يستهدفون من ورائها خلق جو من انعدام الأمن في البلد لتثبيط عزم المستثمرين وخلق حالة ذعر بين السكان. وتجدر الإشارة إلى أن الجبهة الشعبية الإيفوارية، التي تشعر أنها باتت تحت ضغط الجهاز الأمني للدولة أدانت بعض هذه الهجمات، ما زالت تشعر بالقلق من مخاطر التباس الأمور ومن الأعمال الانتقامية التي يخشاها مسؤولو الحزب وأعضاؤه ومناصروه.

٢١- والهجوم الذي حدث في ١٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ضد محطة أزيتو للطاقة في يوبوغون التي توفّر الكهرباء لمدينة أبيدجان وضواحيها، على يد أفراد يرتدون الزيَّ الجديد لرجال الدرك، ما هو إلا تأكيد على مدى تعقيد الوضع الأمني الحالي. وقد أقرّت السلطات العسكرية بوجود تواطؤ مع منفّذي الهجمات الجديدة من داخل القوات الجمهورية لكوت ديفوار. ويقرُّ بعض المراقبين بوجود حوالي ٠٠٠ ٩٧ رجل مسلّح في كوت ديفوار من خلفيات متنوّعة بإمكانها شنّ هجمات ضد هياكل جهاز الدولة وضد السكان المدنيين.

٢٢- وفي مواجهة هذه التحديات الأمنية، يؤكد الخبير من جديد الضرورة القصوى لتسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعملية إصلاح قطاع الأمن. وعلى الرغم من جهود الحكومة، يسهم التأخير في هذا المجال في تدهور الوضع الأمني في البلد ويؤدي في نهاية المطاف إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. ويرحِّب الخبير، في هذا الصدد، بإنشاء الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في نهاية آب/أغسطس، وذلك تحت سلطة مجلس الأمن الوطني الذي يرأسه رئيس الجمهورية. وستحتاج هذه الإصلاحات إلى حشد موارد مالية هامة تفوق القدرة الحالية لكوت ديفوار على استيعاب المقاتلين السابقين الذين سيتم تسريحهم ونزع سلاحهم.

دال- وضع اقتصادي واجتماعي آخذ في التحسُّن

٢٣- على الصعيد الاقتصادي، يبدو أن كوت ديفوار تشهد زخماً قوياً وتستعيد تدريجياً مكانتها السابقة في المنطقة دون الإقليمية، إذ كانت، ولفترة طويلة، تمثِّل المحرك الاقتصادي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لأنها تمثِّل ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد. ووفقاً للحكومة، من المتوقّع أن يبلغ معدّل النمو في السنوات الثلاث المقبلة حوالي ٩ في المائة عام ٢٠١٣ و١٠ في المائة في ٢٠١٤ - ٢٠١٥. ولمعدَّل نمو الاقتصاد الإيفواري كذلك أثرٌ لا يستهان به على بلدان المنطقة دون الإقليمية التي شرعت الحكومة في مشاريع إقليمية كبيرة معها في قطاع البنى التحتية.

٢٤- ويبدو من الضروري أيضاً عدم إهمال البُعد السياسي للأزمة الإيفوارية لصالح نهج يعطي الأولوية للعامل الاقتصادي، لأن مجتمعاً يسوده الاستقطاب يحمل في طياته بذور النزاعات التي تؤثِّر، بعدما أصبحت واضحة، تأثيراً سلبياً على الأنشطة الاقتصادية. والأثر المستدام لدينامية النمو الاقتصادي هذه على إعادة بناء الديمقراطية والوفاق الوطني يتمحور حول التحديات التالية: إيلاء الأولوية لتمتُّع جميع الفئات السكانية، لا سيما العدد الكبير من ضحايا الأزمة العميقة، تمتعا حقيقياً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (في مجالات الصحة والتعليم والعمل والسكن)، والحرص على المساواة الاجتماعية، والرخاء المشترك.

ثالثاً- لمحة عامة عن وضع حقوق الإنسان

ألف- الانتهاكات التي ارتكبها المعتدون في هجماتهم

٢٥- فيما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبها المهاجمون أثناء محاولاتهم زعزعة استقرار البلد، قُتِل حوالي ستون شخصاً بينهم عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار ومدنيون، بمن فيهم نساء وأطفال، وجُرِحَ العديد من الأشخاص بينهم أطفال. وفي بعض مناطق غرب البلد، تسببت هذه الهجمات بتشريد السكان الذي هربوا خوفاً على حياتهم، إذ اضطر المئات من الأشخاص إلى مغادرة قراهم واللجوء إلى مناطق قريبة.

٢٦- ويودُّ الخبير المستقل الإشارة إلى الهجمات التالية الأكثر خطورة: في الليلة الفاصلة بين ٤ و٥ آب/أغسطس، فتح مسلحون النار على حاجز للقوات الجمهورية لكوت ديفوار وعلى مركز للشرطة في حي يوبوغون في أبيدجان، مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص على الأقل بينهم ثلاثة في مركز الشرطة وشخصان على الحاجز. وجميع الضحايا عناصر في القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وأصيب جندي من هذه القوات بجروح بالغة في هذا الهجوم. ونُفِّذت، في ليلة ٥ آب/أغسطس، عملية أكثر خطورة لزعزعة الاستقرار استهدفت معسكر أكوويدو في أبيدجان، وهو أحد أهم المعسكرات في البلد. وقتل

المهاجمون خمسة أشخاص على الأقل وجرحوا ١٨ آخرين، جميعهم من عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وتمكّنت هذه القوات من إلقاء القبض على ثمانية مهاجمين والاستيلاء على أسلحتهم.

٢٧- وفي ١٥ آب/أغسطس، قام مسلحون بهجمات متزامنة على حاجز للقوات الجمهورية لكوت ديفوار ومركز للدرك وسجن مدني في منطقة دابو قرب أبيدجان. وقُتِلَ في هذه الهجمات ثلاثة مدنيين فيما حرَّر المهاجمون ١١٩ سجيناً خلالها. وفي ٨ آب/أغسطس، استهدف حوالي عشرة مهاجمين حاجزاً للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في أغبوفيل، وأصابوا فيه جندياً بجروح. وفي ١٣ آب/أغسطس، تعرَّض مركز مراقبة في منطقة بيهيكان هوييلي، قرب مدينة توليبلو والحدود مع ليبيريا، لهجوم نفذه مسلحون قدموا من ليبيريا. وقُتِل في الهجوم أحد المهاجمين فيما جُرِحَ ثلاثة عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٢٨- وفي ٢٥ آب/أغسطس، قُتِلَ ثلاثة مهاجمين وأحد عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار ومدني في هجوم على موقع للقوات الجمهورية في إيروكو التي تبعد ١٤٠ كيلومتراً عن أبيدجان. ونُفِّذ هجوم واسع النطاق في الليلة الفاصلة بين ٢٠ و٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ استهدف قاعدة للقوات الجمهورية تقع في قرية نووي، على الحدود مع غانا. ويُقال إن الهجوم نفّذه قس منفي في غانا يدعى دجاها أرستيد كان قد أعلن عن إسقاط الرئيس الحسن وتارا في ظرف ٧٧ يوماً. وقد قُتِل ثمانية أشخاص من المهاجمين بينهم القس. وأوقفت القوات الجمهورية خمسة عشر مهاجماً على الأقل ونقلتهم إلى إدارة مراقبة الأراضي في أبيدجان. وعقب هذه الهجمات، قررت الحكومة الإيفوارية إقفال الحدود الجوية والبرية والبحرية مع غانا. وأُعيد فتح المجال الجوي بين البلدين في ٢٤ أيلول/سبتمبر والحدود البرية والبحرية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

باء- الانتهاكات المتصلة بردِّ القوات الجمهورية لكوت ديفوار على المهاجمين

٢٩- ردت القوات الجمهورية لكوت ديفوار بقوة على الهجمات وعززت وجودها في أبيدجان وأماكن أخرى، خصوصاً في المناطق الحساسة كغرب البلد والحدود مع ليبيريا وغانا. وأقام عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار حواجز على الطرقات ونفذوا عمليات تمشيط واقتحامات في القرى.

٣٠- ويعرب الخبير عن أسفه لحالات انتهاك الحق في الحياة التي أُبلغ بها والتي ذهب ضحيتها أعضاء من الجهاز الأمني للدولة ومدنيون يشتبه في تواطئهم مع المهاجمين. ففي ليلة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، على سبيل المثال، اقتحمت القوات الجمهورية لكوت ديفوار قرية دوغروليبيه وقتلت رجلاً في الثانية والأربعين من عمره كان يشتبه في إيوائه للمهاجمين وأوقفت شخصاً آخر يبلغ الخامسة والثلاثين للسبب نفسه. وعلى إثر ذلك، توجّه قائد القرية على رأس وفد من أربعة أشخاص إلى معسكر القوات الجمهورية للمطالبة بالإفراج عن الشخص المحتجز. وعندما وصل أعضاء الوفد إلى المعسكر جرى توقيفهم واحتجازهم جميعاً.

٣١- ووُثقت أحداثٌ أمنية أخرى نُسب أكثرها إلى القوات الجمهورية وأسفرت عن انتهاكات لحق السكان المدنيين في الحياة، وهي انتهاكات حصلت في مختلف أنحاء كوت ديفوار وقُتِل خلالها ٣٨ شخصاً على الأقل في حوادث سرقة نفّذها مسلحون وهجمات مسلحة قُطعت الطرقات خلالها في بعض الأحيان.

٣٢- وعقب عمليات زعزعة الاستقرار التي شنّها المهاجمون منذ شهر آب/أغسطس، جرى توقيف عدد كبير من الأشخاص بينهم مدنيون وعسكريون، بحجة اشتراكهم المزعوم في هذه الهجمات. وفي شهر آب/أغسطس ٢٠١٢ لوحده، تم توقيف ٣٨٢ شخصاً على الأقل بتهمة المساس بأمن الدولة، وتعرَّض عدد منهم لضروب من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة ومات اثنان منهم جراء التعذيب. وأُبلغ عن حالات خطيرة جرى فيها التعذيب باستخدام الكهرباء، لا سيما في سان بيدرو، حيث تلقّى الخبير مزاعم تفيد بأنّ حالات التعذيب آخذة في التزايد على يد التجمُّع التعبوي في الجنوب الغربي.

٣٣- وفيما يتعلق بالاحتجاز، كان عدد المحتجزين تعسفاً حتى تاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ يتجاوز ٢٥٠ شخصاً، فيما أُطلق سراح ١٣٢ شخصاً على الأقل ووضع ١٣١ آخرين قيد الحبس الاحتياطي في مراكز احتجاز مختلفة من البلد. وهناك أشخاص محتجزون في أماكن سرية ولفترات تتجاوز المدة القانونية للاحتجاز ولم يمثلوا أمام قاضٍ. ولا بد من الإشارة إلى أن أغلبية الأشخاص الموقوفين احتُجزوا أو ما زالوا محتجزين في مراكز احتجاز نظامية، وكذلك في مراكز أخرى كمعسكرات القوات الجمهورية المختلفة. ويلاحظ الخبير أيضاً أن المدة القانونية للحبس الاحتياطي لا تُحتَرم دوماً وأن الموقوفين يُقتادون، في الكثير من الأحيان، إلى أماكن احتجاز غير قانونية كمركز لواء مكافحة الشغب، والمؤسسة العامة للقوات المسلحة، والحرس الجمهوري، ومعسكر جيني دادجام للمدنيين التابع للشرطة العسكرية أو إلى منازل خاصة تحتلها القوات الجمهورية.

٣٤- وشعر مسؤولو وناشطو الجبهة الشعبية الإيفوارية أنهم موضع شبهة بشكل خاص عقب ما نُفِّذ من هجمات. ففي ٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، اعتُقِلَ مادي بوابري وهو عضو سابق في البرلمان ينتمي إلى الجبهة الشعبية الإيفوارية، وذلك في نووي قرب الحدود مع غانا وجرى احتجازه في إدارة مراقبة التراب. وفي ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، أوقِف الفونس دواتي، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية الإيفوارية في أبيدجان ونُقِلَ إلى إدارة مراقبة التراب. وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، اعترضت الشرطة الأمين العام للجبهة الشعبية الإيفوارية، لوران آكوم، بينما كان في طريقه إلى اجتماع يعقده حزبه في منطقة أدزوبيه على بُعد ١٠٠ كيلومتر من أبيدجان، وبعد احتجازه في معسكر أغبان نُقِلَ إلى مركز الاعتقال والإصلاح في أبيدجان حيث التقاه الخبير. وهو متهم بالمساس بالنظام العام لأنه أكَّد في اجتماع لحزبه أن الرئيس السابق لوران غباغبو تعرض لضروب من سوء المعاملة أثناء احتجازه في كورهوغو، وكذلك لأنه احتج على نتائج الانتخابات الرئاسية.

٣٥- وجرى توقيف شخصيات بارزة من الجبهة الشعبية الإيفوارية أيضاً خلال الأشهر الماضية في بلدان الإقليم الفرعي. إذ أوقف الوزير السابق للميزانية في عهد لوران غباغبو، والناطق باسم الجبهة الشعبية الإيفوارية، جوستان كونيه كاتينان، في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢ بأكرا في غانا، عملاً بمذكرة توقيف دولية أطلقها القضاء الإيفواري بتهمة ارتكاب جرائم اقتصادية خلال الأزمة اللاحقة للانتخابات. والسيد كاتينان هو ثاني شخصية في الجبهة الشعبية الإيفوارية يتم توقيفها في المنفى خارج البلد بعد تسليم موييس ليدا كواسي، وزير الدفاع السابق، الذي أوقِف في لومي في توغو في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣٦- ولقطاع الإعلام رمزية خاصة من حيث الاستقطاب السياسي في البلد. فالمشهد الإعلامي منقسم إلى قطبين متعارضين بشدّة متناهية، فهناك صحافة موالية لحزب السلطة وصحافة مقرَّبة من حزب الرئيس السابق لوران غباغبو، الجبهة الشعبية الإيفوارية. وقد أثَّر هذا الاستقطاب في الحياة السياسية، وما تلاه من تدهور في الوضع الأمني، تأثيراً ملحوظاً على حرية التعبير والرأي. إذ قام المجلس الوطني للصحافة، وهو الجهاز المنظم للصحافة في كوت ديفوار، بتعليق صدور ستة أعداد من يومية نوتر فوا ("*Notre Voie*")، بموجب قراره رقم ٠١٤، المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وذلك عقب نشر "صور لشخصيات النظام البائد" أي نظام لوران غباغبو، في انتهاك للأمر الرئاسي رقم ٢٠١١-٠٠٧، المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الذي يلغي جميع اللوائح التنظيمية والقرارات الفردية التي اتخذتها حكومة لوران غباغبو منذ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٣٧- وفي الأسبوع التالي، علَّق المجلس الوطني للصحافة صدور ست صحف يومية مقرَّبة من الرئيس السابق لوران غباغبو لمدد تتراوح بين أسبوع وأسبوعين، للأسباب نفسها. وعقب تدخُّل شخصيات مختلفة عُلِّق هذا التدبير بعد اتخاذه بأسبوع.

٣٨- وفي هذا السياق، التقى الخبير مسؤولي المجلس الوطني للصحافة للحصول على المزيد من التوضيحات حول وضع الصحافة في البلد. ووفقاً للمجلس الوطني للصحافة، فإن تحليلات الصحف منحازة في أغلب الأحيان، فالصحف تنشر الكثير من دون براهين كافية. وتتضمَّن نشرات الصحف أيضاً تصريحات أو اتهامات أو تنديدات دون أدلة. فهناك صحفٌ تنشر تصريحات ولا تتيح لقرائها التحقُّق من المعلومات بأنفسهم من خلال إعطائهم العناصر اللازمة لمساعدتهم في تكوين رأي بشأنها.

جيم- العنف الطائفي

٣٩- في صباح يوم ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، تعرَّض مخيم ناهيبلي للمشردين في دويكويه الذي يعد أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص مسجّلين، لهجوم نفَّذه حشدٌ كبيرٌ وصل إلى المكان على دفعات من مئات الأشخاص حتى وصل العدد إلى حوالي ألف شخص مسلحين بهراوات وسواطير وعصي. وتدفّقت الحشود، بعد تشكُّلها، نحو المخيم حيث هاجمت المشردين الذين كانوا يعيشون فيه وأحرقت ودمرت أكثر من ٨٠ في المائة منه.

٤٠- وأدى الهجوم إلى مقتل أكثر من ثمانية أشخاص وجرح حوالي ستين شخصاً بينهم امرأة. وتم العثور على ستة قتلى في الموقع نفسه وقتيلين آخرين على بعد قرابة كيلومتر منه. ووفقاً للتقرير الطبي الصادر عن مستشفى دويكويه، قُتِلَ ثلاثةٌ من الضحايا بطلقات نارية فيما قضى الآخرون حرقاً. وأُبلغ أيضاً عن حالات اختفاء قسري. وأدّت أعمال النهب والهدم التي ارتُكِبت خلال الهجوم إلى تشتت الناجين، وهم في حالة عوز تام، وأحرقت الحشود السوق الواقعة قبالة البعثة الكاثوليكية في دويكويه وملحق مركز البعثة الذي كان يأوي مشردين. بيد أن العديد من المشردين الناجين تمكّنوا من العودة إلى قراهم الأصلية، واستطاع الخبير مقابلة البعض من الناجين من مخيم ناهيبلي.

٤١- وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية نزلاء مخيم ناهيبلي كانوا من السكان الأصليين من إثنية "غيريه" الموالية عموماً للجبهة الشعبية الإيفوارية بزعامة الرئيس السابق غباغبو. وكان هؤلاء السكان مذعورين من العودة إلى بيوتهم بعد الأزمة اللاحقة للانتخابات، وينحدر العديد من الإيفواريين المنفيين حالياً في ليبيريا أو غانا من هذه الإثنية. وجاءت الحشود التي دمرت مخيم ناهيبلي من سكان حي كوكوما في دويكويه الذين كانوا مدعومين من الدوزو ومن عناصر في القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وكان المهاجمون في حالة هيجان وكانوا مصممين على مواجهة نزلاء المخيم المتهمين، بحق أو دون وجه حق، بالمسؤولية عن موجة انعدام الأمن (حوادث قتل واغتصاب وسرقة) التي ضربت مدينة دويكويه خلال الأسابيع السابقة للهجوم. وبلغ انعدام الأمن في دويكويه ذروته بمقتل أربعة رجال من حي كوكوما الذي تسكنه مجتمعات من السكان غير الأصليين، خصوصاً من إثنية المالنكي المقرَّبة عادة من حزب تجمع الجمهوريين الحاكم حالياً، وقد حصل حادث القتل هذا في الليلة الفاصلة بين ١٩ و٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٤٢- وزار مدعي عام مان دويكويه في الأيام التي تلت الهجوم وفتح تحقيقاً فيه. وبعد ستة أشهر من هذه الأحداث لم يجرِ توقيف أي شخص. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ اكتُشِفَ بئرٌ يحتوي على رفاتٍ بشريةٍ لستة أشخاص في توغي بدويكويه. وأُبلِغ عن أماكن أخرى يُعتَقدُ أنها تحتوي على جثثٍ في المنطقة نفسها. وزار مدعي عام مان دويكويه للتحقُّق من هذه المعلومات وفتح تحقيقاً لتحديد أسباب وفاة هؤلاء الأشخاص والصلة الممكنة بين وفاتهم والهجوم على مخيم ناهيبلي.

٤٣- ويلاحظ الخبير بقلق كبير ظهور تحالفات جديدة في غرب البلد تشبه التحالفات التي ظهرت في الماضي بين قوى الأمن وجماعات مسلحة غير حكومية، بهدف الدفاع عن مجتمع محلي مقرَّب من الحزب الحاكم على حساب المجتمعات المحلية التي يُنظر إليها على أنها مؤيِّدة للمعارضة. وفي عهد النظام السابق، كانت قوات الدفاع والأمن تتحالف مع ميليشيات ومجموعات دفاع ذاتي موالية لغباغبو للدفاع عن مصالح السكان الأصليين المقرَّبين من الجبهة الشعبية الإيفوارية للقيام، في أغلب الأحيان، بانتهاك حقوق السكان غير الأصليين الموالين

للمعارضة. وثمّة عودة على ما يبدو إلى نفس العملية ولكن على نحو معكوس هذه الأيام: إذ تتحالف القوات الجمهورية لكوت ديفوار مع الدوزو أكثر فأكثر للدفاع عن المجتمعات المحلية للسكان غير الأصليين ضد المجتمعات المحلية للسكان الأصليين.

٤٤- وأُبلِغ الخبير المستقل بأن الهجوم حصل بحضور محافظ المنطقة، وقائد الدوزو في دويكويه، وضباط من القوات الجمهورية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أرسلت عناصر من اللواء التابع لها منذ إنشاء مخيم ناهيبلي إلى عين المكان لضمان حراسة المخيم من الخارج. وفي هذا الإطار، أقيمت ستة أبراج مراقبة على طول الحائط المحيط بالموقع. لكن هذه الإجراءات لم تمنع حصول الهجوم على المخيم، وكان عدم تحرُّك اللواء التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مثيراً للقلق بشكل خاص.

دال- العنف ضد النساء والأطفال

٤٥- ظل وضع النساء والأطفال مثيراً للقلق أيضاً، خصوصاً في منطقة بواكيه وغرب البلد حيث لوحظت زيادة في أعمال العنف الجنسي. وقد وُثِّقت على الأقل ٩٠ حالة اغتصاب، بينها ٢٣ حالة اغتصاب جماعي ارتُكبت في هجمات مسلحة في مناطق مختلفة من البلد. وقد حوكم تسعة عشر شخصاً من المرتكبين المزعومين لهذه الأعمال، بينهم أربعة عناصر من القوات الجمهورية.

٤٦- ويرحب الخبير المستقل بالجهود التي بذلتها هيئات قضائية عديدة لملاحقة مرتكبي أعمال العنف الجنسي. ورغم ذلك، لا تزال جريمة الاغتصاب تُصنَّف على أنها "هتك عرض" من جانب بعض المحاكم، مما يخفف من جسامة الانتهاكات المرتكبة. وأعرب الخبير عن أسفه إزاء ارتفاع تكلفة الشهادة الطبية التي تشكل وثيقة إلزامية لتكوين ملف الاتهام في قضايا الاغتصاب وهي تكلفة تبلغ ٥٠ ٠٠٠ فرنك أفريقي (حوالي مائة دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وإزاء التسويات الودية بين العائلات، التي تحول دون لجوء الضحايا إلى القضاء.

٤٧- وفيما يتعلق بالأطفال، أُبلغ عن ٦١ حالة انتهاك خطير لحقوقهم، وذلك على النحو التالي: ١٤ حالة انتهاك للحق في الحياة، و٣٩ حالة اغتصاب، و٤ حالات اختطاف، وحالتا احتلال للمدارس، وحالتان استخدم فيهما الدوزو الأطفال على نقاط تفتيش. وفي هذا الصدد، يُعرب الخبير عن قلقه البالغ إزاء العدد المرتفع لحالات الحمل بين الفتيات في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي نتيجة انتهاكات ارتكبها، في أغلب الحالات، مدرسوهن، انتهاكاً لقواعد السلوك الأخلاقي وقواعد السلوك التي تنظم العلاقة بين المدرسين والتلاميذ.

٤٨- وهذا السياق تحديداً، اعتمدت الجمعية الوطنية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ مشروع القانون الذي يلغي المادة ٥٣ ويعدل المواد ٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦٧ من القانون رقم ٦٤-٣٧٥ المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ والمتعلق بالزواج، على النحو المعدل بموجب القانون رقم ٨٣-٨٠٠، المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣. وتنص المادة ٥٨ الجديدة

على ما يلي: "يتشارك الزوجان في إدارة الأسرة بما يحقق مصلحة كل من الأسرة والأطفال. ويتوليان معاً الإدارة المعنوية والمادية". ويشكل هذا القانون تقدماً كبيراً في مجال المساواة وعدم التمييز، مما يعزز حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار. وأمام معارضة بعض القيادات الدينية، المسيحية والمسلمة على السواء، لهذا القانون ومعارضة جزء من السكان ما زالوا متمسكين بالدور التقليدي للمرأة، يشجع الخبير الحكومة على وضع استراتيجية تواصل ترمي إلى شرح نطاق هذا القانون وفحواه.

هاء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٩- يلاحظ الخبير المستقل أوجه التقدم الملحوظ الذي حققته كوت ديفوار في مجال الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. ويولي البرنامج الوطني للتنمية أهمية كبيرة لتحسين صحة الأم والطفل بفضل برامج تهدف إلى زيادة وتحسين فعالية الخدمات الصحية، وتنظيم الأسرة، وتغطية خدمات التطعيم، وتوسيع نطاق خدمات رعاية التوليد الأساسية في حالة الطوارئ. وتنوي الحكومة أيضاً مواصلة العمل بالإجراء المتمثل في تأمين خدمات صحية معينة لصالح الأمهات والأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات وضمان التعليم الابتدائي للجميع.

٥٠- وأُبلغ عن حالات انتهاك للحق في الملكية وحالات سلب وابتزاز في أماكن مختلفة من إقليم الدولة، خصوصاً في غرب البلد. وقد ارتُكب أكثر هذه الأعمال في سياق عمليات القوات الجمهورية لكوت ديفوار المدعومة من الدوزو والتي ترمي إلى مواجهة الموجات الجديدة من الهجمات. واتخذ بعض عناصر قوى الأمن هذه العمليات ذريعة لدخول المنازل وسرقة أشياء ثمينة كالحواسيب والهواتف النقالة والأجهزة المترلية والأموال. وأُبلغ عن العديد من حالات الابتزاز على نقاط التفتيش التي أقامتها القوات الجمهورية والدوزو على الطرقات في مختلف أنحاء البلد. وتُسهم هذه الممارسات في زيادة إفقار السكان الذين تسببت الأزمة المستمرة منذ أكثر من عشر سنوات في إضعافهم وفي إصابتهم بصدمات نفسية.

٥١- وقد أُفرج عن العديد من الأشخاص، الذين أُوقفوا تعسفاً، بعد دفع مبالغ مالية لعناصر القوات الجمهورية التي كانت تحتجزهم. ووردت معلومات إلى الخبير عن حالات أُجبرت فيها عائلات على دفع مبلغ من المال إلى سلطات معينة للتمكن من زيارة أشخاص محتجزين. وفي حالات أخرى، لا يتلقى المحتجزون أية زيارات لعدم تمكن العائلات من جمع المبلغ المطلوب. ولا تزال الحسابات البنكية للعديد من المحتجزين مجمدة فيما قامت عناصر من القوات الجمهورية بتدمير منازلهم أو احتلالها. ويعتقد الخبير أن التجميد المطول لممتلكات عدد من الأشخاص الذين يجري احتجازهم كإجراء قضائي منذ حوالي عامين دون محاكمة، في بعض الحالات، يمكن أن يشكل انتهاكاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص المعنيين ولأسرهم. ويمكن لذلك أيضاً أن يؤثر على إمكانية استعانتهم بمحامٍ من اختيارهم ويشكل في نهاية المطاف عائقاً أمام محاكمة عادلة ومنصفة.

رابعاً- العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب

ألف- لجنة التحقيق الوطنية

٥٢- التقى الخبير رئيسة لجنة التحقيق الوطنية بوليت بادجو التي قدمت تقرير اللجنة إلى رئيس الجمهورية في حفل أُقيم في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٢ في القصر الرئاسي في أبيدجان. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١١.

٥٣- وفيما يتعلق بعدد الضحايا والجناة المزعومين، ذكر تقرير اللجنة أن العدد الإجمالي البالغ ٣ ٢٤٨ قتيلاً يُنسب، على التوالي، إلى الجهات التالية: ١ ٤٥٢ قتيلاً على يد القوات الموالية لغباغبو، و٧٢٧ قتيلاً على يد القوات الجمهورية، و٢٠٠ قتيل على يد الدوزو، و٥٢ قتيلاً على يد قوات مختلفة غير تقليدية. وأشار التقرير أيضاً إلى ٨ ١٤١ حالة سوء معاملة، و٣٤٥ حالة تعذيب، و١٩٤ حالة اغتصاب، و٢٦٥ حالة اختفاء قسري، و٢٦٠ حالة احتجاز تعسفي. وفي الإجمال، أجرت لجنة التحقيق الوطنية مقابلات مع ١٥ ٨٧٥ ضحية وشاهداً.

٥٤- وأشار الرئيس الحسن وتارا، لدى تسلمه تقرير لجنة التحقيق الوطنية، إلى أهمية هذه اللحظة "للإيفواريين وسكان كوت ديفوار والمجتمع الدولي، لأن هذا التقرير طال انتظاره". ثم أشار إلى أن لجنة التحقيق الوطنية هذه أُنشئت بهدف البحث عن الحقيقة، ووضع حد لحالة الإفلات من العقاب التي تسود البلد، وتشجيع المصالحة. وقام رئيس الجمهورية، بعد الإعراب عن تقديره للعمل الهام الذي أُنجز في المهل المحددة، بتقديم التقرير بدوره إلى رئيس الوزراء ووزير العدل آنذاك، جانو كواديو - أهوسو كي، "يدرسه بعناية فائقة ويتخذ التدابير اللازمة". أخيراً، وعد رئيس الدولة بنشر التقرير وأكد أن كل من ارتكب أعمالاً بغيضة سيحال إلى القضاء.

٥٥- ويرحب الخبير بالعمل الجيد الذي أنجزه أعضاء لجنة التحقيق الوطنية بتراهة ملفتة، كما رحب بعزم الحكومة، الذي أكده رئيس الجمهورية من جديد، على مكافحة الإفلات من العقاب ومحاكمة المرتكبين المزعومين لهذه الأعمال. ومن هذا المنطلق، تطرق الخبير إلى متابعة التوصيات الواردة في هذا التقرير الهام خلال لقائه مع مدعي عام الجمهورية في محكمة أبيدجان، ومع مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية في أبيدجان اللذين لم يكونا قد استلما بعد نسخة من تقرير لجنة التحقيق الوطنية. ويعرب الخبير عن أمله في أن يؤدي نشر هذا التقرير، الذي جاء ثمرة لعملية داخلية وترجمة لإرادة وطنية محمودة للإمساك بزمام الأمور في مجال حماية حقوق الإنسان، إلى خلق زخم جديد نحو إقامة قضاء نزيه في كوت ديفوار، التي هي شرط مسبق لأية مصالحة حقيقية.

باء- لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة

٥٦- إن الصدمات النفسية والعاطفية التي تسببت فيها سنوات الأزمة العشر تركت نـدُباً لا تُمحى في الضمير الجماعي لسكان البلد. وتستطيع لجنة الحوار والحقيقة والمـصالحة، مـن خلال مهمتها، تشجيع عملية تطهير وطنية، والإسهام في تحديد العُقد المختلفة الناتجـة عـن الصدمات في مخيلة سكان البلد والإسهام، من خلال جلسات استماع علنية وظاهرة للعيان، في تشكيل ذاكرة جماعية ومشاعر مشتركة، تشكل أساساً لمصالحة مستدامة في الضمير الوطني.

٥٧- وعلى الرغم من أوجه الاختلال والصعوبات المادية التي واجهتـها لجنـة الحـوار والحقيقة والمصالحة في مرحلة انطلاقها والتأخير في إطلاق أنشطتها، وضعت اللجنـة رؤيـة تشمل عدداً من العناصر التي لم تؤخذ في الحسبان بما يكفي عندما أنشأها بعجالـة رئـيس الجمهورية في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١. وفي هذا الصدد، يلاحظ الخبير بارتيـاح أن اللجنـة وافقت على ضرورة إجراء مشاورات وطنية تستند إلى مشاركة واسعة من الـسكان علـى المستويين المركزي والمحلي لتثبيت شرعية اللجنة وتعزيز إطارها القانوني مع مراعاة مطالـب وتطلعات الإيفواريين. ويعرب الخبير عن ارتياحه أيضاً لانطلاق المشاورات الوطنيـة قريبـاً ولتحسين التعاون بين اللجنة والمنظمات غير الحكومية. وتمكن الخبير من زيارة أحد المنتديات المحلية للجنة في دويكويه، وهو منتدى تقوم منظمة غير حكومية محلية بتنشيطه بمـوارد غـير كافية، مما يعكس بطء انتقال اللجنة التدريجي من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التنفيذ.

٥٨- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن اللجنة تعمل في جو بيئي سياسي واجتماعي وأمني يُؤثر على أنشطتها ويمكن أن يجعل مهمتها أكثر تعقيداً بسبب التـوترات المـستمرة في المجتمـع الإيفواري، وهي توترات تؤدي إلى تطرف بعض الجهات السياسية الفاعلة. وفي سياق كهذا، تضطر اللجنة إلى تخصيص المزيد من الموارد للجانب الحواري من عملـها، وهـو جانـب لا يوجد عادة في هذا النوع من اللجان عبر العالم ويضفي على ولايتها ضرورة الـسعي إلى التكيف مع الدينامية السياسية للمجتمع. ويخلق هذا الوضع توتراً كامناً بين الجانب الحواري الذي يركز أساساً على الحاضر، وبُعد البحث عن الحقيقة الموجه بقدر أكبر نحو الماضي.

٥٩- ورغم هذه العوائق، شرع رئيس اللجنة في حوار مع المجموعات المهنية والأحـزاب السياسية، بما في ذلك الجبهة الشعبية الإيفوارية، عقب الهجمات التي تعرضت لهـا مواقـع القوات الجمهورية، وذلك بهدف تقليص التوترات في البلد واستكشاف إمكانـات إطـلاق عملية حقيقية للمصالحة. ورحبت الأحزاب السياسية، بما في ذلك الجبهة الشعبية الإيفوارية، بهذه المبادرة التي قُدمت نتائجها واستنتاجاتها إلى رئيس الجمهورية.

٦٠- ويلاحظ الخبير بقلق أن الحلقة المفقودة لا تزال تتمثل في مفهوم العدالة، وهو مفهوم لا وجود له لا في الولاية ولا في تسمية اللجنة. فمفهوم العدالة أساسي لأنه لا يمكن تحقيـق السلام والمصالحة من دون عدالة، ولا يمكن لجهود تحقيق السلام والمصالحة أن تحـل محـل

ضرورة تحقيق العدالة. ويلاحظ الخبير أيضاً غياب رؤية استراتيجية متماسكة على مستوى الدولة للصلة بين الآليات غير القضائية والآليات القضائية للعدالة الانتقالية. ومن الضروري إقامة صلات بين هذه الآليات المختلفة لتعزيز التعاون فيما بينها على أساس تكامل ولاياتها.

جيم- الملاحقات القضائية الوطنية

٦١- يقول النائب العام للجمهورية لدى محكمة أبيدجان إن ٥٠٠ ٨ شخص استُجوبوا في إطار التحقيقات الأولية في جرائم قتل، وفي مخالفات اقتصادية ارتُكبت ضد بعض هياكل المجتمعات المحلية والمؤسسات المالية، وفي انتهاكات لأمن الدولة والنظام العام. ووُجهت تهم لحوالي ١١٥ شخصاً احتُجزوا في إطار الاعتداءات على أمن الدولة والنظام العام، فيما وُجهت تهم إلى ٥٥ شخصاً لهم جميعاً صلة بالنظام السابق للرئيس غباغبو كانوا قد أدينوا واحتُجزوا لارتكابهم جرائم دموية.

٦٢- ويبدو أن التحقيقات في مقتل الرئيس السابق للجمهورية، الجنرال روبير غايي، وزوجته ومرافقيه، التي تعد من الأمثلة المعبرة للأزمة الإيفوارية، أحرزت تقدماً كبيراً أيضاً. ففي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أعلن المدعي العام العسكري عن توجيه تهمة للقائد العسكري سيكا يابو أنسلم لقيامه باختطاف وقتل الجنرال دوغبو بلي، وللمقدم كاتي غناتووا والنقيب ساكانوكو موري بتهمة التورط في الخطف والقتل.

٦٣- ويرحب الخبير ببداية المحاكمة أمام المحكمة العسكرية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حضر الخبير افتتاح الجلسة الأولى من المحاكمة في القضية التي رفعتها النيابة العامة ضد الجنرال دوغبو بلي برونو وأربعة آخرين، وهي المحاكمة الكبيرة الأولى التي تضم عسكريين من رتب عالية وتتعلق بأعمال ارتُكبت خلال الأزمة اللاحقة للانتخابات. ويعرب الخبير عن أسفه لبطء الإجراءات أمام المحاكم المدنية وتمديد فترات الحبس الاحتياطي لفترة غير محددة فيما يتعلق بالأشخاص الذين وُجهت إليهم تهم في إطار الأزمة اللاحقة للانتخابات. ويُذكِّر الخبير بأن الحبس الاحتياطي يجب أن يكون تدبيراً استثنائياً وأن الحبس الاحتياطي التعسفي يطرح مشكلات حقيقية في مجال حقوق الإنسان. ويجب أن يمثل الأشخاص الموقوفون والمحتجزون لارتكابهم فعلاً جنائياً أمام قاضٍ في أسرع وقت ممكن وأن يحاكَموا خلال مهلة معقولة أو يطلق سراحهم.

٦٤- ويشعر الخبير بالقلق إزاء غياب النزاهة في الاستراتيجية الحالية لتحقيق العدالة في كوت ديفوار، إذ لم يتم الشروع بعد في أية إجراءات جدية ضد عناصر القوات الجمهورية والمتحالفين معهم. وقد أثار الخبير هذه المسألة خلال لقائه مع النائب العام لأبيدجان، الذي رد بأن قاضي دائرة التحقيق التاسعة المكلف بالجرائم المرتكبة في دويكويه خلال الأزمة اللاحقة للانتخابات باشر إجراءات لكنه يتعذر عليه الذهاب إلى الغرب لأسباب أمنية. وحول مسألة بطء العدالة، أكد أن ذلك يرجع بقدر أكبر إلى دوائر التحقيق، وأن المحاكمات المدنية كان من المفروض أن تنطلق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وهذا أمر لم يحدث.

٦٥- ويحيط الخبير علماً بتهم الإبادة الجماعية الموجَّهة ضد ٤٨ شخصاً بينهم سبع شخصيات، منها سيمون غباغبو، ورئيس الوزراء السابق باسكال أفي نغيسان، وجنفييف برو غريبي، قائدة حركة النساء الوطنيات، وعبد الرحمان سانغاري، نائب الرئيس السابق للجبهة الشعبية الإيفوارية، وديزيري نُويل لوران دالو، وزير المالية السابق، وألسيد دجيدجي، المكلف بالشؤون الخارجية في الحكومة السابقة غير المعترف بها في عهد الرئيس غباغبو، والبروفيسور أكي نغبو جيلبير، رئيس الوزراء في آخر حكومة غير معترف بها في عهد الرئيس السابق غباغبو، والجنرال برونو دوغبو بلي، القائد السابق للحرس الرئاسي. وتخص تهم ارتكاب الإبادة الجماعية أيضاً ٤١ إيفوارياً سلمتهم ليبيريا في حزيران/يونيه ٢٠١٢ عقب الهجوم على القبعات الزرق التابعين لمكتب الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٦٦- ويلاحظ الخبير بقلق الثغرات في تعريف جريمة الإبادة الجماعية في قانون العقوبات لكوت ديفوار، وهو تعريف لا يتماشى مع المعايير الدولية المنصوص عليها في الصكوك الدولية، لا سيما اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. فالمادة ١٣٧ من قانون العقوبات تعتمد صيغة غامضة وغير دقيقة لتعريف جريمة الإبادة، وهو تعريف أوسع نطاقاً من التعريف الوارد في الصكوك الدولية، من حيث استخدامه لمصطلح الإبادة فيما يخص مجموعات سياسية، وأضيق نطاقاً من التعريف الوارد في الصكوك الدولية فيما يخص المجموعات المتطرفة وعدم الإشارة إلى مفهوم "بصفتها هذه" المصاحب لمجموعات الضحايا.

٦٧- وإزاء أوجه النقص هذه، يتساءل المراقبون ويحق عن صحة اتهامات الإبادة الجماعية في السياق الإيفواري وخطر فقدان القضاء الإيفواري لمصداقيته بسبب هذه الاتهامات، إذ بات يُنظر إلى هذا القضاء على أنه يستخدم توصيفات قضائية شديدة الخطورة.

دال- الملاحقات القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية

٦٨- في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اعتمد مجلس الوزراء مشروعي قانون يهدفان إلى إيجاد الظروف اللازمة للتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويتعلق الأمر بمشروع قانون بشأن تنقيح الدستور لإتاحة المجال أمام كوت ديفوار للتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومشروع قانون يسمح لرئيس الدولة بالتصديق على هذا النظام. وقد اعتمدت الجمعية الوطنية لكوت ديفوار القانون رقم ٢٠١٢-١١٣٤، المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الذي يضيف إلى الباب السادس من الدستور مادة تحمل الرقم ٨٥ مكرراً تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية على النحو التالي "للجمهورية أن تعترف بالولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً للشروط المنصوص عليها في المعاهدة الموقعة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨". وأصدر رئيس الجمهورية هذا القانون بموجب المرسوم رقم ٢٠١٢-١١٣٥ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٦٩- وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق سيمون غباغبو موجهة إليها أربع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ووفقاً لمذكرة التوقيف، التي صدرت في البداية مختومة في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، فإن السيدة غباغبو مسؤولة جنائياً بموجب المادة ٢٥-٣-أ من نظام روما الأساسي عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية تشمل أعمال قتل واغتصاب وأشكالاً أخرى من العنف الجنسي، وأعمالاً أخرى غير إنسانية وأعمال اضطهاد، ارتُكبت على أراضي كوت ديفوار في الفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٧٠- وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، سألت الصحافة وزير العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة غنينيما مامادو كوليبالي عن مذكرة التوقيف بحق السيدة الأولى السابقة فقال إن السلطات الإيفوارية التي طلبت ذلك تحتفظ بحقها في التصريح رسمياً في الوقت المناسب. ويثير هذا الموقف الذي كرره رئيس الوزراء الجديد دانييل كابلان دونكان تساؤلات مشروعة حول دوافعه وتداعياته على نطاق التصديق على معاهدة روما.

هاء- الأوضاع في السجون

٧١- تسعى السلطات الوطنية جاهدة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة في كوت ديفوار والبلدان الشريكة لها، إلى إعادة تشغيل مؤسسات السجون التي تشكل حلقة هامة من سلسلة العدالة الجنائية. فقد أُعيد حتى الآن تشغيل ٣٢ مؤسسة من أصل ٣٣ تضم حوالي ٣٦٥ ٧ محتجزاً. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات وبذلها الشركاء، فإن النتائج غير متجانسة: فالمؤكد أن السجون عادت إلى العمل لكنها تسعى جاهدة إلى استعادة سير عملها المعتاد، لا سيما فيما يتعلق بدورها في احتجاز الأشخاص والاحتفاظ بالأشخاص في الحبس الاحتياطي. وكان أكثر من ٤١٠ محتجزين قد فروا من السجون مستخدمين العنف أحياناً، مما أدى إلى مقتل ٨ منهم.

٧٢- وعقب الهجمات التي نُفذت في شهر آب/أغسطس وحالات الهروب المتكررة للمحتجزين من السجون، رأى مجلس الأمن الوطني، الذي يرأسه رئيس الجمهورية، ضرورة تعزيز حراسة السجون من خلال تجنيد ٠٠٠ ٢ من حراس السجون. ويأتي هذا القرار في وقته ويمكن أن يؤدي إلى تحسّن كبير في إدارة السجون. بيد أن فعالية هذا التدبير تستوجب مراعاة البارامترات المرتبطة من جهة بقدرة المجندين على تلقي التدريب واستيعابه من جهة، والتحلي بروح المهنية من جهة أخرى. ونتيجة لذلك، فإن عملية التجنيد يجب أن تتم بطريقة صارمة لتفادي توظيف أشخاص مخالفين للقانون أو حتى محتجزين سابقين، على سبيل المثال.

٧٣- وتمكن الخبير من زيارة أماكن احتجاز في بونا وبونديالي وكاتيولا وكورهوغو وأوديني وأبيدجان. وبصورة عامة، كان المحتجزون الذين التقاهم بحالة صحية معقولة على ما يبدو. وهم على اتصال محاميهم ويسمح لأسر الكثير منهم بزيارتهم. ويشتكي جميع

المحتجزين بشدة من مدة احتجازهم دون محاكمة. وظهرت بعض علامات الضعف الجسدي على سيمون غباغبو. فقد نُقلت لفترة من الزمن إلى مكان آخر في أوديبني لأسباب أمنية، مما أثر على حالتها الصحية. وهي تشتكي، رغم حصولها على العناية الطبية بانتظام، من عدم تمكنها من اختيار أطبائها. كما تشتكي من عدم السماح لأفراد أسرتها بزيارتها وعدم حصولها على أخبار أقاربها إلا من خلال محاميها. وفي كاتيولا وبونديالي، اشتكى بعض المحتجزين من أنهم يتقاسمون نفس المكان مع السجناء العاديين ومن المخاطر الأمنية التي ينطوي عليها ذلك.

٧٤- والتقى الخبير في بونا، التي زارها للمرة الأولى، ٢١ محتجزاً بينهم باسكال آفي نغيسان، رئيس الوزراء السابق، وموييز ليدا كواسي، وزير الدفاع السابق الذي رُحِّل مؤخراً من توغو، وميشيل غباغبو، ابن الرئيس السابق غباغبو. ولم يُشر هؤلاء إلى أي سوء معاملة. لكن ميشيل غباغبو قال إن عائلته لم تزره منذ توقيفه. وكان قد نُقِلَ إلى أبيدجان حيث أقام ثلاثة أشهر لتلقي العلاج. وسُجِّلت ظروف الاحتجاز الأصعب في سرية كورهوغو الإقليمية في كورهوغو حيث يُحتجز بشكل أساسي كبار ضبّاط قوات الدفاع والأمن السابقين. وهم محتجزون في زنزانات صغيرة مكتظة ويعانون من حالة عوز شديد ومن تردِّي أحوال النظافة الصحية. ولا يسمح لأفراد أسرهم بزيارتهم. وفي مركز الاعتقال والإصلاح في أبيدجان يُحتجز ١٨٠ شخصاً وجِّهت إليهم تهم المساس بأمن الدولة، بينهم ٩٩ عسكرياً.

٧٥- وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تمكَّنت شعبة حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة في كوت ديفوار من زيارة السيد سيكا يابو في إدارة مراقبة التراب. وكان القائد سيكا يابو محتجزاً في سجن انفرادي في مكان غير محدَّد منذ توقيفه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ولم يُسمح لعائلته أو محاميه بزيارته. وكان قد أصيب بمرضٍ ونُقِلَ إلى أحد مستشفيات أبيدجان. وأعرب عن أمله في التمكُّن من الاستعانة بمحاميه الموجود في فرنسا.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

٧٦- تندرج إعادة البناء الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي لكوت ديفوار حالياً في دينامية ينبغي قياس نطاقها ومغزاها بالمقارنة مع أزمة طويلة أسفرت عن انتشار ثقافة العنف في المجتمع وتعطُّل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد. ويعتصر الضمير الجماعي سؤالان وجوديان هما: الأسباب العميقة لهذه الأزمة والقلق المتعلِّق بإمكانية المصالحة.

٧٧- ولا بد من معالجة الأبعاد الأساسية الثلاثة للأزمة، وعمقها الأخلاقي وأسبابها السياسية وأثرها الاجتماعي معالجة مترابطة تتمحور حول التحدِّيات الرئيسية التالية: إعادة البناء الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي، والترويج لأخلاقيات سياسية وطنية، وإعادة إحياء فكرة العيش المشترك، واستئصال ثقافة العنف. وإعادة بناء الديمقراطية الحقيقية على صعيد المؤسسات متعطِّلة بفعل شدّة الاستقطاب السياسي وعدم التقدُّم في إرساء تعددية سياسية حقيقية، خصوصاً عدم مشاركة الحزب الرئيسي في المعارضة، أي الجبهة الشعبية الإيفوارية، في الإطار الدائم للحوار.

٧٨- وتتعزز الضرورة القصوى للمصالحة السياسية وإعادة البناء الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي بفعل الأزمة في مالي التي يمكن لآثارها السياسية والعسكرية والدينية والاقتصادية أن تزعزع الاستقرار في مجمل بلدان المنطقة بشكل عميق مع مرور الوقت. فالتعددية الثقافية والديمقراطية في أي مجتمع وتحقيق المساواة واحترام حقوق الإنسان فيه تشكِّل الوقاية الأسلم من هذا الخطر الجديد الذي يتغذّى من العنف والتعصب والتمييز.

باء- التوصيات

١- التوصيات إلى الحكومة

٧٩- يوصي الخبير المستقل حكومة كوت ديفوار بإيلاء الأولوية الأولى لما يجري حالياً من تعزيز للزخم الديمقراطي وحقوق الإنسان، ولتوطيد عملية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن تظل الحكومة على موقفها رغم محاولات زعزعة استقرار الأمن التي تجري حالياً والتي تهدف بالتحديد إلى تحييد هذا الزخم عن مساره.

٨٠- يجب أن تتمحور إعادة البناء الديمقراطي، التي تعد عاملاً أساسياً من عوامل المصالحة الوطنية، حول تحقيق تعددية سياسية فعلية وشاملة وتعزيز حقوق الإنسان بقوة وحذر.

٨١- يكرر الخبير المستقل، نتيجة لذلك، توصيته المتعلِّقة بالنص على التعددية الإثنية والثقافية والدينية في الدستور الإيفواري، بوصفها قيمة أساسية من قيم الشعب الإيفواري. وينبغي إطلاق مبادرات سياسية هامة كي يعكس الإطار الدائم للحوار، الذي يشكِّل مرحلة إيجابية، التنوع السياسي للمجتمع الإيفواري.

٨٢- يشكِّل التوطيد الديمقراطي والتوافقي والسلمي للجبهة الداخلية شرطاً أساسياً لمواجهة عملية زعزعة الاستقرار ونشر الفُرقة اللذين يسعى إليهما مفتعلو الأزمة في مالي ومنطقة الساحل.

٨٣- يحتاج تعزيز حقوق الإنسان، وهو جهد يستفيد من إطار مؤسسي وقانوني صلب، إلى تدابير عاجلة وموثوقة من أجل الوصول إلى احترام فعلي لحقوق الإنسان،

لا سيما من جانب قوات جهاز أمن الدولة، تتمحور حول التدريب والمعاقبة على الانتهاكات المحددة لحقوق الإنسان، واعتماد مراقبة أكثر صرامة في عملية نزع السلاح والتسليح وإعادة الإدماج.

٨٤- يجب توسيع نطاق التقدُّم الحاصل في تعزيز وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوعية بعدم انفصالها عن الحقوق المدنية والسياسية، سواء على صعيد المؤسسات المسؤولة في أجهزة الدولة أو على صعيد السكان.

٨٥- يجب أن تكون النساء والأطفال، وهم الضحايا الرئيسيون للأزمة ودعائم المصالحة في الوقت نفسه، أول المستفيدين من الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن الإعمال التام للحق في التعليم.

٨٦- يجب أن تمتثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة أساسية في السياق الحالي لتعزيز حقوق الإنسان واحترامها، لمبادئ باريس في صلاحياتها وتركيبتها وتنظيمها وسير عملها، لا سيما فيما يتعلق باستقلالها ومواردها.

٨٧- يجب أن يخضع تقرير لجنة التحقيق الوطنية، الذي يتّسم محتواه بالتوازن ويشجِّع على المصالحة، لتدبيرين هامين لتنفيذ فحواه: نشره (مع احترام سرية المصادر والشهادات) وإيجاد هيكلية مستقلة تُوفَّر لها الموارد الكافية لمتابعة التوصيات الواردة فيه وتنفيذها.

٨٨- ومن المناسب أيضاً إيجاد منطلق للتعاون بين مؤسسات الدولة المعنية بالعدالة الانتقالية. ويجب أن تحصل لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، التي تضطلع أكثر من أي وقت مضى بولاية مناسبة التوقيت، على الموارد اللازمة. وينبغي الحدُّ من أثر الغياب الشكلي لمفهوم العدالة من ولاية اللجنة من خلال اعتماد رؤية شمولية واستباقية للحقيقة في أبعادها العميقة الثلاثة: تسليط الضوء بموضوعية على الوقائع، وتحديد هوية المسؤولين عنها، وتحديد أسبابها الجذرية.

٨٩- يجب إضفاء المصداقية على التدابير المتّخذة لمحاكمة المحتجزين والإفراج المؤقّت عن عدد كبير من شخصيات النظام السابق من خلال حيادية أكبر للقضاء تتأكّد بمحاكمة المسؤولين المعروفين عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان أياً كانت ميولهم السياسية، بمن فيهم المقرّبون من السلطة الحالية. ويجب إيلاء اهتمام منهجي لظروف الاحتجاز.

٩٠- يجب أن يتبع التصديق الإيجابي على معاهدة روما بشأن المحكمة الجنائية الدولية تعاون وثيق ودون تحفّظات مع المحكمة لإضفاء المصداقية على هذا التصديق أمام المجتمع الدولي.

٩١- يكرر الخبير المستقل مرة أخرى توصيته المتعلِّقة بالتعزيز الفعلي للقيم والممارسات والآليات التقليدية للعيش المشترك، وبحشد جهود الزعماء الدينيين والتقليديين تحقيقاً لهذه الغاية. ويجب تحفيز الإبداع الثقافي والفني للشعب الإيفواري، لا سيما الشباب، مع تشجيع المبدعين بشكل منتظم تيسيراً للمصالحة.

٢- توصيات مقدمة إلى المجتمع الدولي

٩٢- يوصي الخبير المستقل المجتمع الدولي بمواصلة وتعزيز دعمه لكوت ديفوار ليس لتدعيم الزخم الديمقراطي وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي القائمين فحسب بل وأيضاً لتيسير تعزيز التعددية والمصالحة الوطنية التي أصبح تقدُّمها بطيئاً بفعل الاستقطاب السياسي.

٩٣- يبرر الوضع الأمني الهش بفعل انتشار ثقافة العنف والمحاولات المتكررة لزعزعة استقرار الجهاز الأمني للدولة الضرورة العاجلة لرفع الحصار وتعزيز مؤسسات أمنية الدولة من الناحية التقنية.

٩٤- يجب أن يواجه المجتمع الدولي التحدِّي المتمثِّل في تعزيز الجبهة الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، بالنظر إلى المخاطر المتعلِّقة بأزمة مالي التي تهدد بفرض حالة عميقة ودائمة من عدم الاستقرار في المنطقة التي تشكِّل كوت ديفوار فاعلاً رئيسياً فيها. ويشكِّل اقتناع السكان بنزاهة القضاء الوطني والمحكمة الجنائية الدولية تحدِّياً رئيسياً أمام المصالحة الوطنية.